http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

The Role of Natural Resources in Achieving Economic Growth (A Comparative Study between the Japanese and Saudi Economies) for the Period 2000-2023

Ibtihal Nahi Shaker

دور ألمواردَ الطبيعية في تحقيق النمو الأقتصادي (دراسة مقارنة بين الأقتصاد الياباني والأقتصاد السعودي) للمدة 2000-2023

ابتهال ناهي شاكر

1.كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربـــلاء، العراق * **المؤلف المراسل**

1.College of Administration and Economics, Department of Accounting, University of Karbala, Iraq
Ibtihal.n@uokerbala.edu.iq ***Corresponding Author**

CC BY NC ND

Article information

Article history:
Received: 09/01/2026
Accepted: 02/03/2026
Available online: 18/03/2026

Keywords: The resource curse, innovation, human capital, economic growth

تاريخ الاستلام: 2026/01/09
تاريخ قبول النشر: 2026/03/02
تاريخ النشر: 2026/03/18

الكلمات المفتاحية
لعنة الموارد, الابتكار, راس المال البشري, النمو الاقتصادي

Abstract **DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v22i87.5804**

This study aims to analyze the relationship between natural resource scarcity and economic growth, using Japan as a case study and comparing it with a resource-rich country such as Saudi Arabia over the period 2000–2023. The research is based on the premise that the lack of natural resources does not necessarily hinder economic growth; rather, it can serve as a stimulus for innovation, economic diversification, and technological advancement when accompanied by effective policies in education, research, and trade openness. Data were drawn from the World Bank (WDI) and the OECD, covering key variables including real GDP growth, natural resource dependency, public expenditure on education, R&D spending, and trade openness. The findings reveal that Japan has successfully transformed its resource scarcity into a competitive advantage by investing heavily in human capital and technological innovation. Conversely, Saudi Arabia shows a pattern of high dependency on oil revenues, with growth fluctuations linked to global energy price cycles. The study concludes that effective management of scarcity can promote sustainable growth, whereas poorly managed resource abundance may result in structural imbalances, commonly described as the "resource curse.

Citation: Nahi Shaker, Ibtihal. (2026). The Role of Natural Resources in Achieving Economic Growth: (A Comparative Study between the Japanese and Saudi Economies) for the Period 2000-2023. *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(87), 479–487.

الاقتباس: ناهي شاكر، ابتهال. (2026). دور ألمواردَ الطبيعية في تحقيق النمو الأقتصادي: (دراسة مقارنة بين الأقتصاد الياباني والأقتصاد السعودي) للمدة 2000-2023. *المجلة العراقية للعلوم الادارية*, 22(87) , 479–487.

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نُدرة ألمواردَ الطبيعية ومعدلات النمو الأقتصادي , ومقارنة تجربة اليابان كنموذج لاقتصاد محدود ألمواردَ، بدولة تعتمد على وفرة ألمواردَ مثل المملكة العربية السعودية خلال المدة (2000–2023). تنطلق الدراسة من فرضية أن نقص ألمواردَ لا يمثل بالضرورة عائقاً أمام التنمية الأقتصادية، بل يمكن أن يشكل محفزاً للإبداع الأقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج متى ما اقترنت النُدرة بسياسات فعّالة في التعليم، والبحث العلمي، والانفتاح التجاري.

اعتمد التحليل على بيانات صادرة عن البنك الدولي (WDI) ومنظمة التعاون الأقتصادي والتنمية(OECD) ، شملت مؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، درجة الاعتماد على ألمواردَ الطبيعية، حجم الإنفاق على التعليم، مخصصات البحث والتطوير، ومستوى الانفتاح التجاري.

وتبين من النتائج أن اليابان استطاعت تحويل محدودية مواردها إلى رافعة للتطور الصناعي والتكنولوجي عبر الاستثمار في رأس المال البشري، في حين أظهرت السعودية تقلبات في النمو مرتبطة بتغيرات أسعار النفط نتيجة الاعتماد الكبير على العوائد الريعية.

وتخلص الدراسة إلى أن إدارة النُدرة بفعالية قد تكون عاملاً محفزاً للنمو المستدام، في حين أن إدارة الوفرة دون تنويع اقتصادي قد تؤدي إلى اختلالات هيكلية فيما يُعرف بـ"لعنة ألمواردَ".

1. المقدمة Introduction

تلعب ألمواردَ الطبيعية دورًا محوريًا في بناء الأقتصاد الوطني، إذ تمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات وتمويل التنمية. ومع ذلك، أظهرت التجارب الأقتصادية أن وفرة ألمواردَ لا تضمن بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث ظهرت ظاهرة "لعنة ألمواردَ(Resource Curse) ، التي تشير إلى أن الدول الغنية بألمواردَ قد تواجه تباطؤًا اقتصاديًا، وزيادة الاعتماد على القطاعات الأولية، وضعف التنويع الأقتصادي.

تواجه بعض الدول الغنية بألمواردَ الطبيعية تحديات عديدة، مثل تقلب أسعار ألمواردَ في الأسواق العالمية، وزيادة معدلات الفساد، وضعف الحوكمة، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على التنمية الأقتصادية والاجتماعية. في المقابل، تظهر دول فقيرة بألمواردَ قدرة أكبر على تحقيق نمو مستدام من خلال تنمية القطاعات غير الأولية، الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية، ووجود مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية.

تأتي هذه الدراسة لمقارنة تجربتين اقتصاديتين مختلفتين:

الاولى تمثل المملكة العربية السعودية :وهي دولة غنية بألمواردَ النفطية، تواجه تحديات الاعتماد على النفط والتقلبات السعرية، وتسعى إلى تنويع اقتصادها وفق رؤية استراتيجية طويلة المدى.

اما الثانية فتمثلت باليابان :وهي دولة فقيرة بألمواردَ الطبيعية، لكنها استطاعت تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال التركيز على الصناعات التحويلية والتكنولوجيا، والاستفادة من رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير.

2. المنهجية Methodology

1.2 مشكلة الدراسة Study problem

على الرغم من أن ألمواردَ الطبيعية يمكن أن تكون محفزًا للنمو، إلا أن بعض الدول الغنية بألمواردَ تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية، مثل الاعتماد على صادرات محددة، التقلبات في أسعار ألمواردَ، وزيادة الفساد.

السؤال البحثي الرئيسي هنا هو: هل تؤدي وفرة ألمواردَ إلى تعزيز النمو الأقتصادي أم أنها تشكل عبئًا على التنمية المُستدَامة؟

2.2 أهمية الدراسة Importance of study

يساهم البحث في توضيح العلاقة بين وفرة ألمواردَ الطبيعية والنمو الأقتصادي، مع التركيز على ظاهرة لعنة ألمواردَ وتأثيرها على التنمية المُستدَامة.

3.2 اهداف الدراسة Study objectives

يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين ألمواردَ الطبيعية والنمو الأقتصادي، والتحقق من مدى صحة فرضية لعنة ألمواردَ، وتقديم توصيات علمية وعملية لصانعي السياسات لإدارة ألمواردَ بشكل يضمن تعزيز التنمية المُستدَامة.

4.2 مجتمع وعينة البحث Research population and sample

الحدود الزمانية: - يتركز البحث على الفترة من عام 2000 حتى عام 2023.

الحدود المكانية: - يركز البحث على دولتين تمثلان نموذجين مختلفين من حيث الموارد الطبيعية.

- **المملكة العربية السعودية :**دولة غنية بالموارد النفطية، تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي والإيرادات الحكومية، مع سياسات مختلفة لتنويع الاقتصاد في العقود الأخيرة.
- **اليابان :**دولة فقيرة بالموارد الطبيعية، تعتمد على التكنولوجيا والصناعات التحويلية، وتمثل نموذجًا للدول التي حققت نموًا اقتصاديًا مستدامًا رغم نُدرة الموارد الطبيعية

5.2 فرضية البحث

الفرضية الاولى :1H هناك ارتباط وثيق بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية:2H "وفرة الموارد الطبيعية لا تضمن بالضرورة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بل قد تؤدي إلى بطء النمو إذا رافقها ضعف في التنويع الاقتصادي والمُؤسَسات الاقتصادية والسياسية."

3. الجانب النظري Theoretical side

1.3 مفهوم لعنة ألموارِدَ(Resource Curse)

لطالما أدرك العالم أن الدول التي لديها إيرادات وفيرة من النفط وألمواردَ الطبيعية الأخرى غالبا ما تشهد نموا اقتصاديا أقل ومشاكل اجتماعية أكثر مقارنة بالدول الأخرى , اذ يتضح أنه في كثير من الحالات خاصة في الدول ذات المُؤسَسات السياسية الضعيفة، يبدأ النمو الأقتصادي في التراجع قبل إنتاج أول قطرة نفط, وهي ظاهرة تعرف باسم لعنة ألمواردَ (Cust, 2017).

لعنة ألمواردَ هي أي نتيجة سياسية أو اجتماعية - اقتصادية سلبية ناجمة عن استغلال ألمواردَ الطبيعية (Auty, 1993 p. 5) .وعلى وجه التحديد، فإن لعنة ألمواردَ هي الحالة التي يفشل فيها بلد وفير في ألمواردَ الطبيعية في استخدام موارده لتحقيق التنمية الاجتماعية والأقتصادية الشاملة المُستَدامة والسلام لمواطنيه وتتجلى لعنة ألمواردَ في الغالب من خلال الأداء الأقتصادي الضعيف وغياب مساءلة الحكومة والصراع على ألمواردَ الطبيعية (Ross, 2015 pp. 239-259) كما يشير مفهوم لعنة ألمواردَ إلى المفارقة الأقتصادية التي تفيد بأن الدول الغنية بألمواردَ الطبيعية – خاصة النفط والغاز والمعادن – غالباً ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أقل مقارنة بالدول محدودة ألمواردَ. وقد صاغ هذا المفهوم لأول مرة ريتشارد أوتي (Richard Auty, 1993) في كتابه *Sustaining Development in Mineral Economies*، ثم أكده Sachs and Warner (1995) في دراستهما التي بيّنت أن وفرة ألمواردَ قد تضعف التنويع وتغذي الاعتماد على الريع (Usman, 2022 pp. 33-58). كما تعني نُدرة ألمواردَ محدودية توفر عناصر الإنتاج الأساسية كالطاقة والمعادن، مما يفرض قيوداً على النمو. غير أن النظرية الحديثة ترى أن النُدرة يمكن أن تكون حافزاً للابتكار والإنتاجية، كما في تجربة اليابان التي عوضت نقص ألمواردَ بالتصنيع المتقدم .(Tsur, 2014 pp. 296-310)

2.3 النظريات المفسرة لظاهرة لعنة ألمواردَ

تعددت النظريات الأقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة لعنة ألمواردَ(Resource Curse) ، ومن أبرزها :

1.2.3 المرض الهولندي(Dutch Disease)

توضح هذه النظرية أن الدول الغنية بألمواردَ الطبيعية قد تواجه تباطؤ النمو الأقتصادي غير المتوقع رغم وفرة ألمواردَ، ما يفسر جزءًا من ظاهرة لعنة ألمواردَ. اذ يشير هذا المفهوم إلى التأثيرات السلبية على الأقتصاد الوطني الناتجة عن ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية نتيجة تدفقات الريع من ألمواردَ الطبيعية، مثل النفط أو الغاز (sachs, 2001 pp. 827-838). اذ يؤدي هذا الارتفاع إلى :(Matallah, 2020 pp. 23-45)

- تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة، بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالسلع المستوردة.
- زيادة الاعتماد على قطاع ألمواردَ، ما يجعل الأقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسعار ألمواردَ في الأسواق العالمية.
- تقلص الصادرات غير النفطية، وتأثر التوازن التجاري الكلي.

2.2.3 نظرية ضعف المُؤسَسات(Institutional Theory)

ترى نظرية ضعف المُؤسَسات أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لا يكمن فقط في ألمواردَ الطبيعية أو رأس المال البشري، بل في قوة المُؤسَسات. فالمُؤسَسات الفعالة تضمن بيئة مستقرة للاستثمار، تطبيق القانون، إدارة ألمواردَ بكفاءة، وتحقيق التنمية الأقتصادية المُستَدامة.

كما تفترض هذه النظرية أن الفساد وضعف الحوكمة والسياسات الأقتصادية غير الفعالة تجعل الدول الغنية بألمواردَ أقل قدرة على تحويل الثروة الطبيعية إلى نمو مستدام. إذ أن الريع الناتج عن ألمواردَ يميل إلى تعزيز البيروقراطية الفاسدة وإضعاف المساءلة, وتفترض ان الدول التي تعاني من مؤسسات ضعيفة تعجز عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام لأنها لا تستطيع إدارة ألمواردَ بكفاءة، ولا توفير بيئة مستقرة للاستثمار، ولا حماية الحقوق الاقتصادية للمواطنين. (Mehlum, 2006 pp. 1-20)

3.3 محددات تأثير ألمواردَ على النمو

تأثير ألمواردَ الطبيعية على النمو الأقتصادي ليس دائماً إيجابياً أو مباشراً، بل يعتمد على مجموعة من المحددات التي تتحكم في طبيعة العلاقة بينهما. أي يتوقف أثر ألمواردَ على النمو على عدة محددات وسيطة, ومن أهم هذه المحددات:

1.3.3 **إدارة ألمواردَ والسياسات الأقتصادية:**

الطريقة التي تُدار بها ألمواردَ الطبيعية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تحويلها إلى نمو اقتصادي. فالسياسات الفعّالة التي تركز على الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والتكنولوجيا، تساهم في استثمار العائدات بشكل مستدام، بينما الإدارة السيئة قد تؤدي إلى تضخم أو فساد يُضعف النمو (Tomas Havraneka, 2016 p. 1).

2.3.3 **هيكل الأقتصاد وتنويع الإنتاج:**

الأقتصادات التي تعتمد بشكل مفرط على ألمواردَ الطبيعية معرضة لخطر ما يُعرف بـ "المرض الهولندي"، حيث يؤدي التركيز على قطاع واحد إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والخدمات، مما يحد من الاستفادة الكاملة من ألمواردَ في تعزيز النمو الشامل. (Sen, 2011 p. 2)

3.3.3 **المُؤسَسات وحكم القانون:**

وجود مؤسسات قوية وشفافة، وقوانين واضحة لحماية الملكية وتشجيع الاستثمار، يُعد عاملاً أساسياً في تحويل الثروات الطبيعية إلى تنمية اقتصادية. غياب هذه المُؤسَسات غالباً ما يؤدي إلى استغلال ألمواردَ بطريقة غير مستدامة أو إلى نزاعات سياسية واقتصادية .(Narh, 2023 p. 8193)

4.3.3 الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا:

ألمواردَ الطبيعية وحدها لا تكفي للنمو الأقتصادي المستدام؛ بل يتطلب الأمر تطوير القدرات البشرية والتكنولوجية لاستغلال ألمواردَ بفعالية، وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تعزز الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل ((Gildas Dohba Dinga a, 2024 p. 5)).

5.3.3 **العوامل الخارجية والأسواق العالمية:**

أسعار ألمواردَ في الأسواق العالمية، والتقلبات الأقتصادية الدولية، تؤثر على مدى استفادة الدول من مواردها. الدول التي تستطيع تنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على سوق واحد تكون أقل عرضة للصدمات الأقتصادية.

وهكذا نلاحظ تأثير ألمواردَ على النمو الأقتصادي يعتمد على مزيج من السياسات الأقتصادية، قدرة المُؤسَسات، هيكل الأقتصاد، وتطوير رأس المال البشري، إضافة إلى العوامل الخارجية. وبعبارة أخرى، ألمواردَ الطبيعية فرصة وليست ضماناً للنمو, فالإدارة الرشيدة والتخطيط الاستراتيجي هما المفتاح لتحقيق الاستفادة المثلى. اذ تُظهر الأدبيات الحديثة أن "اللعنة" ليست حتمية، بل مشروطة بالسياق المؤسسي والسياسي، فالنرويج وقطر نجحتا في إدارة ألمواردَ بفعالية (Torvik, 2009 pp. 241–256).

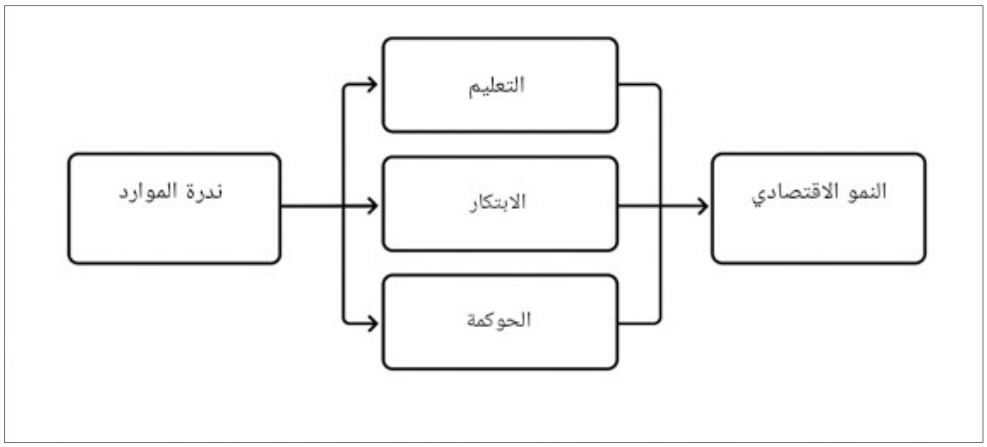

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على الادبيات السابقة

الشكل (1) العلاقة بين نُدرة ألمواردَ والنمو الأقتصادي

من الشكل (1) نلاحظ: الرسم يوضح أن العلاقة بين نُدرة ألمواردَ والنمو الأقتصادي تفاعلية وليست خطية او علاقة مباشرة (سلبية أو إيجابية)، بل تمر عبر مسارات متعددة. فحين تكون المُؤسَسات فعّالة، والتعليم والابتكار قويين، تتحول النُدرة إلى حافز للنمو. أما في غياب هذه العوامل، فقد تتحول النُدرة إلى عائق تنموي. لذا يمكن القول بأن (Frankel, 2010):-

- **نُدرة ألمواردَ**(Resource Scarcity) : هي نقطة الانطلاق في النموذج. اذ تشير إلى محدودية توفر ألمواردَ الطبيعية مثل النفط، الغاز، والمعادن. هذه النُدرة تفرض على الدولة تحديات إنتاجية وتمويلية، لكنها في الوقت نفسه تحفّز البحث عن بدائل في مجالات أخرى كالتكنولوجيا والتعليم.
- **المتغيرات الوسيطة**(Intervening Variables) : وهي تمثل العوامل التي تتوسط العلاقة بين نُدرة ألمواردَ والنمو الأقتصادي، اهمها:
- **التعليم**(Education) : الاستثمار في التعليم يرفع من كفاءة ألمواردَ البشرية، ويزيد القدرة على الابتكار والإنتاج. وفي حالة اليابان مثلاً، التعليم المتطور عوّض عن نقص ألمواردَ الطبيعية وساهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- **الابتكار**(Innovation) : الابتكار يمثل القناة الأساسية لتعويض النُدرة، حيث تدفع محدودية ألمواردَ إلى تطوير تقنيات جديدة وإنتاج سلع عالية القيمة. فاليابان استخدمت الابتكار الصناعي والتكنولوجي لتتحول من دولة محدودة ألمواردَ إلى قوة اقتصادية عالمية.
- **الحوكمة**(Governance) : الإدارة الرشيدة والشفافية المؤسسية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحد من الفساد والهدر. ففي الدول ذات الحوكمة القوية، يتم تحويل النُدرة إلى فرص تنموية، بينما تتحول الوفرة إلى لعنة في الدول ضعيفة الإدارة.
- **النمو الأقتصادي**(Economic Growth) : هو النتيجة النهائية للنموذج. وتُظهر العلاقة أن نُدرة ألمواردَ لا تؤدي بالضرورة إلى ضعف النمو، بل يمكن أن تُفضي إلى نمو مستدام إذا تم دعمها بالتعليم، والابتكار، والحوكمة الجيدة.

4. الجانب العملي Practical Side: تحليل العلاقة بين النمو الأقتصادي ونُدرة ألمواردَ(دراسة حالتي اليابان والمملكة العربية السعودية)

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة أثر الاعتماد على ألمواردَ الطبيعية مقابل رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي في تحقيق النمو الأقتصادي، بدراسة حالتي اليابان والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000–2023) , اذ ستسهم هذه الدراسة في الأدبيات الأقتصادية من خلال:

- تقديم مقارنة زمنية طويلة بين اقتصاد ريعي واقتصاد صناعي متقدم.
- الدمج بين مؤشرات ألمواردَ، التعليم، الابتكار، والانفتاح التجاري في إطار تحليلي واحد.
- توفير أساس تحليلي يمكن البناء عليه في دراسات قياسية لاحقة.

والجداول (1), و(2) ستبين العلاقة بين النمو الأقتصادي واعتمادية ألمواردَ الطبيعة لكلا البلدين.

الجدول (1) العلاقة بين النمو الأقتصادي واعتمادية ألمواردَ الطبيعة في اليابان (2000–2023)

السنة	الانفتاح التجاري (%) من الناتج	عدد براءات الاختراع	الانفاق على البحث والتطوير (%) من الناتج	الانفاق على التعليم (%) من الناتج	عوائد الموارد (%) من الناتج	نمو الناتج (%)
2000	30	436,865	2.9	3.5	0.1	2.8
2001	30	439,175	3.0	3.1	0.1	0.4
2002	29	421,044	3.1	3.2	0.1	0.3
2003	29	413,092	3.2	3.4	0.1	1.7
2004	30	423,081	3.3	3.4	0.1	2.2
2005	31	427,078	3.3	3.5	0.1	1.7
2006	32	408,674	3.4	3.3	0.1	1.4
2007	33	396,291	3.4	3.7	0.1	1.7
2008	34	391,002	3.5	3.8	0.1	-1.2

-5.7	0.1	3.6	3.3	348,596	34	2009
4.2	0.1	3.6	3.3	344,598	35	2010
-0.1	0.1	3.7	3.2	342,610	35	2011
1.5	0.1	3.8	3.3	342,796	35	2012
2.0	0.1	3.7	3.3	328,436	36	2013
0.3	0.1	3.6	3.4	325,989	36	2014
1.6	0.1	3.5	3.3	318,721	37	2015
0.8	0.1	3.5	3.2	318,381	37	2016
1.7	0.1	3.6	3.2	318,479	38	2017
0.6	0.1	3.6	3.3	313,567	38	2018
-0.4	0.1	3.6	3.3	307,969	39	2019
-4.2	0.1	3.7	3.4	288,472	40	2020
2.7	0.1	3.7	3.4	289,200	41	2021
1.0	0.1	3.8	3.5	289,530	44	2022
1.5	0.1	3.8	3.5	414,413	45	2023
0.94%	0.10%	3.58%	3.29%	358,500	35.6%	المتوسط الحسابي
2.36	0.00	0.21	0.16	45,000	4.6	الانحراف المعياري

Source :(World Bank Group), (Organisation for Economic Co-operation and Development), (wipo), (OECD)

الجدول (2) العلاقة بين النمو الاقتصادي واعتمادية الموارد الطبيعة في السعودية (2000–2023)

نمو الناتج (%)	عوائد الموارد (%) من الناتج	الانفاق على التعليم (%) من الناتج	الانفاق على البحث والتطوير (%) من الناتج	عدد براءات الاختراع	الانفتاح التجاري (%) من الناتج	السنة
5.6	41.8	6.3	0.15	210	84	2000
-0.6	33.8	6.4	0.16	230	82	2001
0.1	31.4	6.5	0.18	260	84	2002
7.7	37.4	6.8	0.20	290	81	2003
5.3	42.8	6.5	0.22	320	80	2004
5.6	52.3	6.4	0.24	350	78	2005
2.8	52.2	6.4	0.25	400	67	2006
3.4	48.5	6.2	0.27	430	56	2007
6.0	55.5	5.9	0.30	470	60	2008
-2.1	35.4	5.7	0.32	500	59	2009
4.8	42.1	5.9	0.35	560	56	2010
10.3	51.1	6.2	0.38	620	50	2011
5.4	49.1	6.5	0.41	710	56	2012
2.7	45.7	6.3	0.44	820	54	2013
3.7	40.9	6.1	0.48	930	57	2014
4.1	24.1	5.9	0.52	1,050	48	2015
1.7	19.8	5.6	0.58	1,150	50	2016
-0.7	23.9	5.3	0.62	1,250	56	2017
2.4	29.6	5.1	0.69	1,360	59	2018
0.3	24.8	5.3	0.75	1,450	47	2019
-3.8	19.9	5.4	0.80	1,520	51	2020
3.9	25.9	5.2	0.83	1,620	56	2021
8.7	30.4	4.8	0.90	1,750	51	2022
0.8	35.5	4.8	0.91	1,900	54	2023
3.33%	37.9%	5.88%	0.47%	889	60.8%	المتوسط الحسابي
3.67	11.2	0.55	0.25	500	12.1	الانحراف المعياري

Source :(World Bank Group), (Organisation for Economic Co-operation and Development), (wipo), (OECD)

5. المناقشة Discussion

من الجداول (1) و(2) نلاحظ:

- أن السعودية حققت معدلات نمو اقتصادي أعلى من اليابان خلال أغلب سنوات الفترة (2000–2023)، فالنمو السعودي متوسطه جيد نسبياً(3.33% ≈)، لكن مرتفعة(**3.67** ≈)، مما يدل على عدم الاستقرار المرتبط بأسعار النفط.
- في المقابل، سجّلت اليابان معدلات نمو بمتوسط أقل (0.94% ≈)، لكنها كانت أكثر استقراراً واستدامة على المدى الطويل فدرجة التذبذب بلغت (2.36 ≈) فقط.

وتنسجم هذه النتيجة مع أدبيات لعنة الموارد الطبيعية (Resource Curse) التي تشير إلى أن الاقتصادات الريعية قد تحقق نموًا مرتفعًا في الأجل القصير، لكنه يكون هشًا ومعرضًا للصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار السلع الأولية. كما تدعم هذه النتائج فرضية أن النمو القائم على ألمواردَ لا يترجم بالضرورة إلى تنمية اقتصادية مستدامة.

- يتضح من البيانات اعلاه أن السعودية تنفق نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم بمتوسط بلغ (5.88% ≈) مقارنة باليابان، ومع ذلك لم ينعكس هذا الإنفاق بشكل مماثل على الأداء الأقتصادي أو الابتكاري. في حين أن اليابان، رغم إنفاقها النسبي الأقل بمتوسط (3.58% ≈)،حققت عوائد أعلى من الاستثمار في رأس المال البشري مع كفاءة عالية في تحويله إلى إنتاجية.

يمكن تفسير ذلك بوجود فجوة بين الكم والكيف, إذ أن جودة التعليم، وارتباطه بسوق العمل، ومستوى المهارات التقنية، تلعب دورًا حاسمًا في تحويل الإنفاق التعليمي إلى إنتاجية اقتصادية. وعليه، تؤكد النتائج أن الإنفاق على التعليم وحده غير كافٍ ما لم يُدمج ضمن منظومة مؤسسية فعالة.

- أوضحت النتائج تفوق اليابان بشكل واضح في الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي) وبمتوسط (3.29% ≈) ومتوسط عدد براءات الاختراع, (358,500 ≈) براءة سنوياً, وهذا يدل على مستوى ابتكار مرتفع جداً مع استقرار نسبي، رغم الانخفاض بعد 2008. في حين أظهرت السعودية تحسنًا تدريجيًا في هذا المجال, فقد بلغ متوسط الإنفاق على البحث والتطوير (0.47% ≈)، ونمو قوي في الابتكار وبمتوسط (≈ 889) براءة سنوياً ، لكنه لا يزال محدودًا مقارنة باليابان.

وهذه النتيجة تدعم نظريات النمو الداخلي(Endogenous Growth Theory) ، ولا سيما أطروحات شومبيتر، التي تؤكد أن الابتكار والتقدم التكنولوجي يمثلان المحرك الأساسي للنمو الأقتصادي المستدام. كما تشير النتائج إلى أن الأقتصادات غير المعتمدة على ألمواردَ الطبيعية تميل إلى تعويض النُدرة الطبيعية بالابتكار والمعرفة.

- كما أظهرت المؤشرات أن السعودية تتمتع بدرجة أعلى من الانفتاح التجاري وبمتوسط (60.8% ≈) مقارنة باليابان المتوسط (35.6% ≈)، إلا أن هذا الانفتاح يرتكز بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، ما يجعله انفتاحًا أحادي البنية. في المقابل، يتميز الانفتاح التجاري الياباني بتنوع الصادرات الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يساهم في:(تعزيز الاستقرار الأقتصادي, نقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة الإنتاجية).

وتشير هذه النتائج إلى أن نوعية التجارة لا تقل أهمية عن حجمها، وهو ما تؤكده الأدبيات الحديثة في اقتصاد التنمية والتجارة الدولية.

- تكشف المقارنة بين اليابان والسعودية أن العلاقة بين المتغيرات ليست خطية أو منفصلة، بل تفاعلية، حيث ان: (انخفاض الاعتماد على ألمواردَ في اليابان يؤدي إلى تعزيز الابتكار, الابتكار يعزز كفاءة التعليم وذلك ينعكس على نمو أكثر استقراراً) اذ بلغ متوسط نسبة عوائد الموارد الطبيعية (% من الناتج (0.10% ≈) والانحراف المعياري له (0.00 ≈) وهذا يؤكد بان اليابان اقتصاد غير ريعي بالكامل تقريباً، ولا يعتمد على الموارد الطبيعية, في المقابل، بلغ المتوسط (37.9%), والانحراف المعياري (11.2). فالاعتماد على الموارد مرتفع جداً، مع تقلبات كبيرة تعكس دور تقلبات أسعار النفط. فقد أدى الاعتماد الريعي في السعودية إلى إضعاف الحوافز نحو الابتكار، رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم والانفتاح التجاري، ما يشير إلى وجود قيود مؤسسية وهيكلية.

وهكذا يمكن القول إن الوفرة قد تتحول إلى لعنة عند ضعف المُؤسَسات. بالمقابل النُدرة قد تصبح فرصة مع التعليم والتكنولوجيا. والتجربة اليابانية تؤكد أن نُدرة ألمواردَ ليست عائقًا أمام التنمية، بل قد تكون دافعًا لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، في حين تُظهر التجربة السعودية أن وفرة ألمواردَ، رغم ما توفره من نمو مرتفع، قد تؤدي إلى مسار تنموي أقل استدامة ما لم تُدعّم بإصلاحات مؤسسية وتنويع اقتصادي حقيقي.وهذا ما تدعمه فرضية البحث الثانيةH2.

6. الخلاصة Conclusion

1.6 الاستنتاجـــات

- الوفرة قد تتحول إلى لعنة في غياب التنويع. والندرة قد تتحول إلى ميزة تنافسية في ظل الابتكار., اذ تؤكد نتائج الدراسة أن وفرة ألمواردَ الطبيعية لا تمثل ضماناً للنمو المستدام، بل قد تشكل عائقًا تنموياً إذا لم تُدار ضمن إطار مؤسسي وتنموي فعّال.
- تدعم النتائج فرضية لعنة ألمواردَ الطبيعية، ولكن بصورة غير حتمية، حيث يتوقف أثر ألمواردَ على السياسات والمُؤسَسات المصاحبة لها.
- يبرز رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي كعاملين حاسمين في تفسير تفوق اليابان التنموي رغم نُدرة مواردها.
- يتضح أن نوعية النمو (المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا) أكثر أهمية من كمية النمو المرتبطة بألمواردَ الريعية.

2.6 التوصيـــات

- توجيه العوائد الريعية نحو الاستثمار المنتج طويل الأجل بدلًا من الاعتماد على الإنفاق الاستهلاكي قصير الأجل, وذلك بتبني إطار مؤسسي وتنموي متكامل لإدارة ألمواردَ الطبيعية، لا سيما في البنية التحتية، التعليم، والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار ألمواردَ الطبيعية والحد من مظاهر الريع الأقتصادي. وذلك بتعزيز جودة السياسات الأقتصادية والمُؤسَسات العامة كتحسين الحوكمة وزيادة الشفافية، وتطبيق سياسات مالية ونقدية مضادة للدورات الأقتصادية.
- تكثيف الاستثمار في تنمية رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي وذلك بإصلاح نظم التعليم، وربطها باحتياجات سوق العمل من جانب، وزيادة الإنفاق الفعّال على البحث والتطوير من جانب اخر، اضافة الى تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في الأنشطة الابتكارية.
- تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بما يحقق نموًا أكثر استدامة وأقل تعرضاً للصدمات الخارجية, وذلك بالتحول نحو نمو اقتصادي مستدام قائم على المعرفة والتكنولوجيا عبر دعم الصناعات المتقدمة وتشجيع التنويع الأقتصادي.

شكر وتقدير: يتقدم المؤلف بالشكر والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة في انجاز هذا البحث.
التمويل: لم يتلقى الباحث اي تمويل من اي جهة لدعم هذا البحث.
مساهمة المؤلف: قام المؤلف بإعداد هذا البحث من خلال جمع البيانات الاقتصادية من مصادر دولية موثوقة وتحليلها إحصائيًا خلال الفترة (2000–2023). كما تولّى بناء الإطار النظري للدراسة، وإعداد الجداول وتحليل المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة (اليابان، السعودية) إضافة إلى تفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات وصياغة التوصيات الاقتصادية المقترحة.
الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة :لم يعتمد المؤلف على برامج الذكاء الاصطناعي في انجاز بحثه.
تضارب المصالح: يقر المؤلف بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالبحث او التأليف او نشر هذه المخطوطة.
نبذة قصيرة عن المؤلف: م.د ابتهال ناهي شاكر . باحثة في مجال العلوم الاقتصادية حاصلة على شهادة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية.

References المصادر

1. Auty, Richard. 1993. *Sustaining Development in Mineral Economies.* London .
2. Cust, J., & Mihalyi, D. 2017. *The presource curse. Policy Research Working Paper 8157.* s.l. : World Bank., 2017.
3. Frankel, J. A. 2010. *The natural resource curse: A survey. NBER Working Paper No. 15836.* 2010.
4. Gildas Dohba Dinga a, b, Ndam Mama a,c,∗, Elvis D Achuo b,d. 2024. Resource abundance: Blessing or curse? Comparative analyses of point and diffuse resources. *Heliyon.* 2024, Volume 10, Issue 3.
5. Matallah, Siham. 2020. Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance. *https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2020.101602*
6. Mehlum, H., Moene, K., & Torvik, R. 2006. Institutions and the Resource Curse. *The Economic Journal,.* 2006, 116(508).
7. Narh, John. 2023. The resource curse and the role of institutions revisited. *Environment, Development and.* 2023, Volume 27.
8. OECD. https://gpseducation.oecd.org/CountryProfile?primaryCountry=JPN&topic=EO&treshold=10&utm.com. [Online]
9. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd.org/en/publications/oecd-economic-outlook-volume-2024-issue-2_d8814e8b-en.html. [Online]
10. Randall Jones. 2017. https://oecdecoscope.blog/2017/04/25/japan-needs-policies-to-boost-productivity-for-inclusive-growth/. *Japan needs policies to boost productivity for inclusive growth.* [Online] Head of Japan Desk, OECD Economics Department, April 15, 2017.
11. Ross, Michael L. 2015. What Have We Learned about the Resource Curse? *Annual Review of Political Science* . 2015, Volume 18, 2015.
12. sachs, J. D., & Warner, A. 2001. The Curse of Natural Resources. *European Economic Review, .* 2001, 45(4-6).
13. Sen, Antonio Savoia and Kunal. 2011. The Political Economy of the Resource Curse: A Development Perspective. *Annual Review of Resource Economics.* 2011, Volume 13.
14. Tomas Havraneka, b Roman Horvathb .Ayaz Zeynalovb. 2016. *Natural Resources and Economic Growth: A Meta-Analysis.* Czech Republic : bInstitute of Economic Studies, Faculty of Social Sciences, Charles University in Pragu, 2016.
15. Torvik, R. 2009. *Why do some resource-abundant countries succeed while others do not? Oxford Review of Economic Policy.* 2009. Vol. 25(2).
16. Tsur, Y., & Zemel, A. 2014. Dynamic and stochastic analysis of scarcity, growth, and innovation. *Journal of Environmental Economics and Management.* 2014, 68(2),.
17. Usman, Zainab. 2022. Economic Diversification in Nigeria: The Politics of Building a Post-Oil Economy. https://hdl.handle.net/10419/281244, 2022.
18. wipo. https://www.wipo.int/en/ipfactsandfigures/patents?utm.com=. [Online]
19. World Bank Group. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=JP. [Online]
20. https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS